

يطلب فضلَ اليوسفيّةِ على الغلّةِ ، قال : إذا كان وزناً بوزن يداً بيديّ فلا بأس به ، قيل له : فما ترى في الرجل يشتري ألفَ درهمٍ وديناراً بالفضّةِ درهمٍ ، قال : لا بأس بذلك ، إنّ أبي رضوان الله عليه كان أجراً^(١) على أهل المدينة منّي ، وكان يقول هذا ، فيقولون^(٢) : يا أبا جعفر ، هذا الفرارُ من الرّبا ، لو جاء رجلٌ بدينارٍ لم يُعطَ ألفَ درهمٍ ، فكان يقول : نِعَمْ الشّيءُ الفرارُ من الحرامِ إلى الحلال ، وقال له رجلٌ : رَحِمَكَ اللهُ ، والله إنّك لتَعْلَمُ أنّك لو أخذتَ ديناراً والصرفُ تسعةَ عشرَ فلذرتَ المدينة كلّها على أن تجدَ من يُعطيك فيها عشرينَ لَمّا^(٣) وجدته ، وما هذا إلّا فرارٌ من الرّبا ، قال : صدقتَ ، هو فرارٌ من باطلٍ إلى حقٍّ ، فهذه المعارضةُ التي عارضَ بها هذا المُعارضُ وَلِيَّ اللهِ مُعَارَضَةُ جَاهِلٍ ، لأنّ الرّبا بالإجماع من المسلمين إنّما يكونُ في الشّيء الواحدِ ، ممّا يُكَالُ أو يُوزَنُ إذا كان فيه التفاضلُ ، قلّ ذلك التفاضلُ أو كثر ، والذهب والفضّة نوعانِ مختلفانِ قد فرّق اللهُ بينهما بِرَوَاوٍ كما فرّق بين السماء والأرض ، فليس في التفاضلِ بينهما رباً ، ولو كان ذلك لم يَجُزْ أن يكونا إلّا وزناً بوزن ، وهذا ممّا لا يقوله أحدٌ عِلْمَنَاهُ ، وإذا جاز التفاضلُ بينهما في القليل جاز في الكثير ، إذ لا كتابَ ولا سنّةَ يمنعانِ من ذلك ، ولكن لا يكون الصرفُ إلّا يداً بيديّ ، كما جاءت به السنّةُ ، وسنذكر ذلك إن شاء الله ، وليس في الصرفِ توقيتٌ ، وإنّما هو ما تَرَاضَى عليه الناسُ كسائرِ البيوعِ مُرتَحِصٍ وغالٍ ، فما في معارضة هذا الجاهل الذي يقولُ : لو كان الصرفُ كذا ، ما زاد أحدٌ كذا ، وهو والمسلمون أجمعون لا يَرَوْنَ بالزيادة والنقص في ذلك بأساً ،

(١) حش ى : الجري، المقدم على الشّيء ، وهو من الصفات .

(٢) ٨ - أفيقولون .

(٣) ٨ - ما ، حش ى - أى درهم .